

كتاب الأم

باب ما جاء في الولاة .

قال الشافعي C تعالى : أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : [إنما الولاة لمن أعتق] قال الشافعي : أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ [نهى عن بيع الولاة و عن هبته] قال الشافعي C تعالى : و بهذا أقول : فقلت للشافعي : إنا نقول في السائبة : و لاؤه للمسلمين و في النصراني يعتق المسلم : و لاؤه للمسلمين قال الشافعي : و تقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء و لا لأن واحدا من هؤلاء لم يعتق و العتق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديثين و أصل قولكم فتقولون : إذا أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له و لاؤه و إذا أعتق الذمي عبده المسلم لم يكن له و لاؤه قال الشافعي C تعالى : و لا يعدو المعتق عبده سائبة و النصراني يعتق عبده مسلما أن يكونا مالكين يجوز عتقهما فقد قال رسول الله ﷺ : [الولاة لمن أعتق] فمن قال : لا و لاؤه لهذين فقد خالف ما جاء عن رسول الله ﷺ و أخرج الولاة من المعتق الذي جعله له رسول الله ﷺ أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له العتق إذا كانا لا يثبت لهما الولاة فإذا أعتق الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلما لم يكن واحد منهما حرا لأنه لا يثبت لهما الولاة و أنتم - و الله يعافينا و إياكم - لا تعرفون ما تتركون و لا تأخذون فقد تركتم على عمر أنه قال للذي التقط المنبوذ : و لاؤه لك و تركتم على ميمونة زوج النبي ﷺ و ابن عباس : أنها وهبته و لاؤه سليمان بن يسار و تركتم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي ﷺ في الرجل يسلم على يدي الرجل : له و لاؤه و قلت : الولاة لا يكون إلا لمعتق و لا يزول بهبة و لا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة و له معتق و في النصراني يعتق المسلم و هو معتق أن لا و لاؤه لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه بتبصر كان السائبة و النصراني أولى أن تقولوا : و لاؤه السائبة لمن أعتقه و المسلم للنصراني إذا أعتقه و قد فرقتم بينهما كان ما خالفتموه لما خالف حديث النبي ﷺ : [الولاة لمن أعتق] أولى أن تتبعوه لأن فيه آثارا مما لا أثر فيه